ركاب لـ«الوطن»: ١١ أستاذاً جامعياً فقط تسربوا خلال الأزمة.. و١٠ عيادات تعالج المرضى يومياً

الأول من نوعه في الجامعات السورية.. ماجستير في طب الأسنان الشرعي لتحديد هوية الجثث وآخر خاص بذوي الاحتياجات الخاصة

| فادي بك الشريف

كشف عميد كلية طب الأسنان بجامعة دمشق محمد سالم ركاب في حديث خاص لـ«الوطن» عن رفع مقترح بإضافة ماجستيري تأهيل وتخصص الأول يختص بمعالجة ذوي الاحتياجات الخاصة في طب أسنان الأطفال، والثاني يشمل طب الأسنان الشرعي لتحديد هوية الجثث، أي البصمة السنية، وخاصة أنها من العلامات المميزة جداً لمعرفة هوية الجثة، كاختصاص قائم بذاته. وبين ركاب أن طرح ماجستير في طب الأسنان الشرعي يعتبر الأول من نوعه في الجامعات السورية، يدرس على مدار ٤سنوات، مشيراً إلى أن الموضوع يدرس من رئاسة جامعة دمشق وهو ضمن اهتمامها لرفد سوق العمل، مضيفاً إن لدى كلية طب الأسنان ماجستير تأهيل وتخصص في طب الأسنان التجميلي «مطبق منذ ٥ سنوات»، كما يوجد في الكلية ٩ ماجستيرات أكاديمية في اختصاصات المداواة، والجراحة، واللثة، والأطفال، والتيجان، والتعويضات المتحركة، والتقويم، ونسج التشريح المرضي، وطب الفم.

وكشف ركاب عن أن نسبة تسرب الكادر الطبي في الكلية لا تكاد تذكر، ويقدر عدد المتسربين بـ١١ أستاذاً جامعياً «فقط» من أصل ١١٠ أساتذة، مؤكداً عدم وجود أي مشكلة وخاصة أن عدد الأساتذة الموجودين نسبتهم جيدة جداً ولا يوجد أي خلل بأي قسم من الأقسام، علماً أن رئيس الجامعة ووزير التعليم العالي في صورة الموضوع.

ولفت عميد الكلية إلى أن الأساتذة يتوزعون على ١٠ أقسام في «علوم الحياة وجراحة الفم والوجه والفكين ومداواة الأسنان وطب أسنان الأطفال والتعويضات الثابتة «تيجان وجسور» وقسم التعويضات المتحركة، وقسم تقويم الأسنان والفكين، وقسم طب الفم، ونسج وتشريح مرضي، وقسم علم أمراض اللثة.

مضيفاً: إن توصيف كلية طب الأسنان هو «مشفى تعليمي خدمي» لأنها تحوي ١٠ عيادات تعالج المرضى بشكل يومي من الساعة التاسعة صباحا إلى الخامسة مساء في الأيام العادية، ذاكراً أن المشفى يقدم خدمات علاجية لجميع أنواع المرضى من طلاب السنة الرابعة والخامسة «المرحلة السريرية» بإشراف الأساتذة وطلبة الدراسات العليا، علما أن العيادة تحوي ٤٨ كرسي طبيب أسنان، ويتوافر في الكلية نحو ٥٠٠ جهاز، لافتاً إلى أن عدد المرضى يومياً يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ مريض، وقسم المداواة في فترة الصيف يخدم نحو ٥٠٠٠ مريض، كما يتوزع المرضى على ١٠ عيادات.

وقال ركاب: المشفى أقلع إقلاعاً كبيراً بعد توقف لسنوات سابقة، ويتم إجراء عمليات جراحية على مدار أربعة أيام في الأسبوع يتوزعون بين يومين للجراحة الكبيرة عن طريق أساتذة الجراحة، إضافة إلى يومين لمعالجة المرضى ذوي الاحتياجات الخاصة أي معالجات سنية شاملة.

وأشار عميد الكلية إلى أن عدد العمليات شهرياً بين «جراحة وأطفال» يصل إلى نحو ٤٠ عملية، مؤكداً تضاعف العدد وزيادة الأيام لتشمل «الأحد والإثنين والثلاثاء والأربعاء»، علماً أن العمليات مجانية، مبيناً أن كلفة العملية الواحدة تصل إلى ١,٥ مليون ليرة في الخارج، ولكن تجرى في المشفى مجانا عبر أساتذة مختصين، مضيفاً: لدينا عيادات خارجية تابعة للمشفى، فيها طلاب الدراسات العليا يستقبلون الحالات ويقومون بالاطلاع عليها، على أن تتم دراسة الحالات واستكمال الإجراءات التشخيصية.

كما يوجد غرفتا عمليات مع أطباء تخدير عام وغرفة إنعاش مجهزة بجميع المستلزمات عبر وجود ٢٥ سريراً و٣٠ ممرضاً في المشفى، منوهاً بإجراء عملية تقويم جراحي مدتها ٦ ساعات ونصف الساعة «مجاناً» وذلك لحالة لديها تشوه في عظم الفكين.

وفيما يخص خدمات الكلفة العلاجية، أكد ركاب أنها مجانية كـ«الحشوات، وسحب العصب، والقلوع الجراحية العثرة، وقطوع اللثة، والأسنان المنطمرة، وتجريف اللثة، وتسوية الأسنان»، عدا التركيبات والنواحي التجميلية كالجسور والتيجان والوجوه التجميلية وبعض أجهزة التقويم، فيدفع المريض تكاليف المخبر فقط.

مضيفاً: إن التاج الخزفي يكلف بين ١٥-٢٠ ألفاً في الخارج، وفي الكلية ٣ آلاف ليرة، كما أن أقل قلع يكلف ١٥٠٠ ليرة في الخارج، والقلوع الجراحية بين ١٠-١٥ ألفاً في الخارج، تجريها الكلية مجاناً، مشيراً إلى أن جميع المواد والمستلزمات تؤمن عن طريق جامعة دمشق، ويتم دعم الكلية بما يتجاوز الـ٣٠٠ مليون ليرة سنوياً لقاء تأمين المستلزمات والمواد، علما أن رئاسة الجامعة لا تتوانى عن تأمين أي طلبات.

ونوه ركاب بوجود ٣٥٠٠ طالب وطالبة في كلية طب الأسنان بمختلف سنوات الدراسة، إضافة إلى ٨٠٠ طالب في السنة التحضيرية.

الزميل فادي في لقاء مع عميد كلية طب الأسنان في جامعة دمشق

> ١,٥ مليون ليرة كلفة العملية الجراحية في الخارج تجرى مجاناً في مشفى «طب الأسنان في دمشق»

هل يتم التحقق من شكاوى على الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في السويداء؟

| السويداء - عبير صيموعة

باتت الجهات الرقابية على ما يبدو كالسيف المسلط على رقاب العباد، وخاصة بعد أن أصبح طيف مفتشي الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بمنزلة الغول الرقابي المخيف جراء اعتمادهم مبدأ «الشاويش والمجرم» عند تحقيقهم بأي موضوع يتم تكليفهم به، هذا ما أشارت إليه الشكاوى المقدمة لـ«الوطن» التي أكدت الخلل الحاصل في أداء وآلية عمل بعض عناصر الرقابة والتفتيش في فرع الهيئة في السويداء وإغلاق الأبواب في وجه من اعتبر الهيئة الملاذ وصوت إحقاق الحق لطالبه.

وأكد أصحاب الشكاوى تسلط رئيس فرع الهيئة وتفرده بالقرار معتمداً على الصلاحيات الممنوحة له في العمل، فضلاً عن إغلاقه الأبواب بوجه كثير من المواطنين ممن التجأ إلى الفرع بهدف الحصول على عدالة القرار والإنصاف، مشيرين إلى استهجانهم من عدم تجاوب الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في دمشق مع شكواهم المقدمة حول آلية عمل الفرع في السويداء، متسائلين هل الحصانة الممنوحة للمفتش يمكن أن تكون المانع في مساءلة ومحاسبة المقصر منهم؟

وأشار أحد الموظفين لدى مجلس مدينة شهبا إلى الظلم الذي لحقه جراء ما اقترحه رئيس فرع الهيئة بحقه والقاضي بنقله إلى خارج مجلس المدينة، مع العلم أن المخالفة التي تم التحقيق فيها من التفتيش لم تتجاوز عقوبتها التنبيه، إلا أن رئيس الفرع حولها إلى قرار نقل، مؤكداً أنه لجأ إلى أعضاء مجلس الشعب في السويداء لنقل شكواه إلى الجهات المعنية في دمشق.

على حين أشار الدكتور عارف عامر إلى أن رئيس فرع الهيئة في السويداء أصدر قراراً بمنعه من دخول الفرع على خلفية خلاف شخصي من دون أن يستمع إلى شكواه المدعمة بالعديد من الوثائق والمستندات بعد أن تحفظ على القضية التي قام بتقديمها للفرع ما دفع به إلى تقديم شكوى إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

كما أكد رئيس قسم المكلفين في مالية السويداء صايل الحمد أن رئيس فرع الرقابة قام بطرده من مكتبه مطالباً إياه بمتابعة قضيته عند المفتش المختص من دون الاستماع إلى شكواه التي تضمنت تسلح أحد المقاولين (ز. عامر) بشخص رئيس فرع الهيئة في السويداء لرابط القرابة فيما بينهما وتهديده بالنقل من عمله فقط لأنه قام بعمله القانوني وهو فرض ضريبة دخل مستحقة على المقاول المذكور!

علما أن هذا غيض من فيض وهناك كثير من الشكاوى لم يتجرأ أصحابها على تقديم شكوى خطية حولها خوفاً من العقاب وردات الفعل الكيدية (على حد قولهم).

وهنا لا بد من الإشارة إلى تجاوز وخرق صارخ للقانون قامت «الوطن» بتسليط الضوء عليه ونشره عندما قام رئيس فرع هيئة الرقابة والتفتيش في السويداء بالدخول إلى أحد المراكز الامتحانية متسلحاً بحصانته وقام بطرد عدد من الطلاب أثناء الامتحانات والتعامل مع رئيس المركز ومندوب الوزارة بكثير من العنجهية والاستخفاف.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما دام معظم المواطنين يلتجئون إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في دمشق لإنصافهم فلماذا إذاً وجود فرع الهيئة في السويداء التي وعلى ما يبدو فقد كثيراً من مصداقية عمله أمام أبناء المحافظة بالمجمل بسبب بعض العناصر الرقابية ضمنه؟

مدارس حي السحاري في درعا في الخدمة و٤٠ ألف حقيبة مدرسية للتلاميذ

| درعا - الوطن

كانت مدارس حي السحاري التابع لمدينة درعا خرجت من الخدمة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي الفائت بسبب تعرضها لاعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة، وأوضحت مصادر في مديرية تربية درعا أنه جرى على نفقة المديرية خلال العطلة الصيفية إعادة ترميم كل من مدارس ذات النطاقين وحطين وتشرين والشهيد أحمد الرفاعي في الحي المذكور وأصبحت جاهزة لتعاد إلى الخدمة مع بداية العام الدراسي الجديد.

كما تمت صيانة الأضرار التي لحقت بمدرسة التحرير بحي شمال الخط وملحق مدرسة الأموية في حي السبيل والثانوية الصناعية في حي الكاشف، إضافة إلى مستوصف الصحة المدرسية، وبالتعاون مع المنظمات الدولية جرى تجهيز ٦ مدارس أخرى في مدينة درعا وواحدة في بلدة قرفا وقيد التجهيز اثنتان من مدارس مدينة درعا وهي بالمجمل تضاف إلى العديد من المدارس الأخرى التي جرى ترميمها في وقت سابق على مستوى المحافظة بالتعاون مع المنظمات الدولية.

وأضافت المصادر أن المديرية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف وضمن حملة «العودة إلى المدرسة» ستقوم مع انطلاقة العام الدراسي الجديد بتوزيع ٤٠ ألف حقيبة مدرسية مع قرطاسية كاملة تشمل أقلاماً ودفاتر متنوعة وغيرها من المتممات على تلاميذ الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي، وذلك لتشجيعهم على العودة إلى المدرسة، علماً أنه لإعادة المتسربين خلال الأحداث طبق منهاج الفئة (ب) الذي وجهت به وزارة التربية لتعويض الفاقد التعليمي والحد من ظاهرة التسرب التي زادت بسبب الأحداث، كما تم توزيع ٧٠ حقيبة رياضية تحتوي على كرات وألعاب صغيرة وقرطاسية وأدوات هندسية و١٤٠ حقيبة إبداعية.

بناء الزاهرة الجديدة هل سقط أم أسقط؟

نحاس: البناء لم ينهر والبلدية قامت بهدم السقف لأنه مخالف

| محمود الصالح

سقط الطابق الثالث ولولا «عناية الله» لقتلت عائلة بأكملها تسكن في الطابق الثاني من البناء المؤلف من طابقين وفق نظام ضابطة البناء في منطقة الزاهرة الجديدة مقابل مدرسة ربيع الأنصاري، ليس هذا فحسب بل عاد أصحاب البناء بعد أن سقط السقف لمعاودة البناء من جديد. هذا هو مضمون الشكوى التي وصلتنا من أبناء حي الزاهرة الجديدة مقابل مدرسة ربيع الأنصاري، توجهنا إلى مكان الشكوى لم نجد صاحب البناء سألنا الجوار عن المشكلة تضاربت الإفادات البعض منهم قال: إن هذا البناء هبط نتيجة سوء التنفيذ وبسبب السرعة في فك القالب الخشبي قبل أن يتصلب البيتون وهذا البناء مخالف ولا يوجد ترخيص لذلك أراد تاجر البناء الذي اشترى سقف الطابق الثاني أن يقوم بالبناء من دون ترخيص لأنه من غير المسموح البناء أكثر من طابقين، البعض الأخر من أبناء الحي أكدوا أن البلدية هي التي قامت بعملية الهدم لأن البناء مخالف وبالتالي فقد هرب تاجر البناء الذي كان يقوم بعمليات الصب وقام عناصر البلدية بهدم البناء بشكل فني وهو عبارة عن سقف واحد فقط لا غير ولا توجد أي خطورة في إزالة المخالفة.

«الوطن» تواصلت مع مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق طارق نحاس الذي استفسر عن الموضوع من الدائرة المختصة وفي اليوم التالي بين لنا أنه لا يوجد انهيار في هذا البناء والبلدية هي التي قامت بهدم هذا البناء لأنه مخالف ولا يوجد ترخيص وتم تنظيم الضبط اللازم بحق المخالف بموجب القرار رقم ٩ تاريخ ٢٠١٧/٨/٢٨ حيث تبين أن البناء هو عبارة عن مخالفة على سطح العقار رقم ٢٨٤ منطقة التضامن على مساحة ١٠٠ م٢ تقريباً من قبل شخص مجهول لم يصرح أحد من الجوار باسمه والبلدية تتابع مكان المخالفة وليس صحيحاً أنها عادت من جديد وأضاف نحاس: إن دوائر الخدمات تتابع مسالة المخالفات بمنتهى الجدية والحزم ولا يمكن السماح بأي مخالفة سواء في المناطق النظامية أو في مناطق المخالفات والإجراء المتبع أن يتم تنظيم الضبط اللازم وإزالة المخالفة ومراقبة مكان المخالفة بشكل يومي لمنع العودة إلى البناء، على الرغم من الإمكانات القليلة لدى دوائر الخدمات لكن اليوم مخالفات البناء في حدودها الدنيا قياساً إلى ما كانت عليه في بداية الأزمة.

لقطة للسقف المهدم (خاص الوطن)

٢٥ مليار ليرة يدفعها السوريون لصيانة سفنهم سنوياً تذهب إلى دول أخرى

السفن السورية تبحث عن هويتها.. من ٣٥٠ سفينة سورية إلى ١٦ فقط!

قضية إشكالية تمتد فصولها لسنوات مضت تهرب فيها أصحاب القرار من مواجهة المشكلة والنتيجة هي هروب أسطول النقل البحري السوري الذي وصل بالعدد إلى ٣٥٠ سفينة كانت ترفع العلم السوري واحتلت الترتيب الثالث في حوض المتوسط بعد أسطول اليونان وتركيا، إذ قام ملاك السفن بين عام ٢٠٠١-٢٠١٠ بشطبها من قيود المديرية العامة للموانئ السورية وتسجيلها تحت أعلام دول أجنبية(جورجيا- هندوراس- مالطا - بنما- جامايكا- كمبوديا --سانت فينسنت - كوريا الديمقراطية - سيراليون).

اليوم يملك السوريون أكثر من ١٠٠٠ سفينة مسجلة تحت أعلام دول أجنبية، وخلال السنوات العشر الأخيرة تفوق السوريون في امتلاك السفن حتى حققوا وبشهادة أهم مجلة ملاحية عالمية (Triad Wind) عام ٢٠١٠ المرتبة الثانية في شراء السفن الكبيرة متقدمين على الصين، فما أسباب المشكلة بلسان ملاك السفن وماذا فعلت الجهات الرسمية لتعيد رفع العلم السوري على تلك السفن؟

ارتفاع الرسوم

تسجيل السفن تحت العلم السوري بدأ منذ عام ١٩٦٩ وتفاوت بين سنة وأخرى حيث تزايد عدد السفن تدريجياً ليصل تسجيل السفن إلى الذروة عام ١٩٩٣ وبلغ ٣٩ سفينة و٣٧ سفينة عام ١٩٩٦ وكان هناك زيادة واضحة في نمو الأسطول السوري في النصف الأول من الألفية الثانية ووصل عدد السفن المسجلة تحت العلم السوري عام ٢٠٠١ إلى ٢٢ سفينة وعام ٢٠٠٤ إلى ١٥ سفينة فقط وفي الضفة المقابلة فإن المخططات البيانية تظهر تزايداً في عدد السفن المشطوبة ليبلغ ذروته عام ٢٠٠٨ بـ٤٢ ثم تناقص إلى ٢٠ سفينة عام ٢٠٠٩ و١٦ سفينة عام ٢٠١٠، ويعزو تقرير صادر عن المديرية العامة للموانئ السبب الرئيسي وراء عزوف السفن عن التسجيل تحت العلم السوري إلى ارتفاع الرسوم المفروضة على السفن ولاسيما الرسوم التي تستوفيها الوزارات الأخرى مثل طابع العقد وغيره.

أولاد الكار

يقول نديم الفحل مشغل سفن إن سبب تراجع عدد سفن الأسطول خلال الأعوام الماضية الإهمال من الحكومة وخاصة ما يتعلق بإجراءات تسجيل السفينة وشطبها حيث لا تزال هذه الإجراءات معقدة وتحتاج إلى معاملات طويلة وأوراق كثيرة وموافقات من عدة جهات كما لا تزال المديرية العامة للجمارك تعتبر السفينة سلعة تجارية تخضع للربح عند البيع ومما زاد من المشكلة هو إخضاع السفن إلى ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية حسب القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته بالقانون ٦٠ لعام ٢٠٠٤، فحسب القانون مهنة النقل البحري تخضع إلى ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية وهذا يعني أنه على كل سفينة مسك سجلات وقيود محاسبية تظهر الإيرادات والنفقات خلال العام وتقديم بيانات خطية من مالك السفينة إلى الدوائر المالية، وهذا مستحيل لأن أسعار النقل البحري غير ثابتة وكثيرا ما تتعرض الحمولات للحوادث الطارئة التي تكلف مبالغ باهظة قد تفوق أجور النقل كما أن اجور صيانة السفن مرتفعة أيضاً يضاف إلى ذلك وجود النفقات غير المعلنة مثل الإكراميات التي تدفع من الربان إلى سلطات الموانىء بهدف سرعة التحميل أو التفريغ وأيضاً صعوبة تأمين كادر محاسبي في كل سفينة وبعد السفينة عن الرقابة المباشرة سواء من مالكها أم مراقبي الضرائب المالية وبالمقابل هنالك صعوبة كبيرة تصل إلى حد الاستحالة في عملية التحقق من دقة الأرقام المقدمة للدوائر المالية وخاصة ما يتعلق بالنفقات حيث يستطيع ربان السفينة تقديم فواتير من أي ميناء عالمي بأعمال الصيانة تظهر السفينة خاسرة على مدار العام وخاصة من موانئ الدول النامية ولا يستطيع أي مراقب للضرائب التأكد من صحة أو عدم صحة هذه الفواتير.

بينما يرى الخبير البحري بدر الجندي أن السبب الجوهري في تراجع وهروب السفن من مظلة العلم السوري، لا يعود إلى الظروف الراهنة وإنما إلى الإدارات المتعاقبة التي تتحمل مسؤولية ذلك التراجع، فالأسباب الجوهرية لذلك التناقص في عدد السفن المسجّلة تحت العلم السوري، والمتمثّلة بعدم توافر الخبرات البحرية الفنية والإدارية القادرة على تقدير أوضاع السفن ومنح الشهادات البحرية الخاصة بالأعمال البحرية، إضافة إلى انعدام الخدمات المقدّمة الفنية كالصيانات وغيرها من الخدمات الأخرى المقدمة في المرافئ، فضلاً عن عدم وجود أحواض إصلاح في سورية، وعدم السماح بإنشاء ورشات للصيانة الإسعافية، ناهيكم بجملة من الإجراءات التعقيدية الموضوعة من الجهات الوصائية والمستندة إلى قرارات مبنيّة على مراسيم تعود إلى عقد الخمسينيات، إلى جانب التعقيدات الموجودة في القوانين الجمركية الخاصة بالعمل البحري.

وتحدث ملاك السفن عن موضوع حوض بناء وصيانة السفن حيث يملك السوريون ١٠٠٠ باخرة تحتاج سنويا إلى (٥٠) ألف دولار بالحد الأدنى صيانة يكون المبلغ نحو ٢٥ مليار ليرة سورية سنويا يدفعها مواطنون سوريون تذهب إلى (مصر- لبنان- رومانيا - تركيا- اليونان).

المغترب السوري في رومانيا آمين حريشية يمتلك حوضاً لإصلاح السفن ترتيبه كشركة (١٦) في رومانيا ويقدم لخزينة الحكومة الرومانية (٧) ملايين دولار كل عام، تساءل لماذا لا تكون هذه المبالغ للحكومة السورية؟ فالمطلوب حسب رأيه تسهيلات وتشجيع من الدولة وهم يقومون بما تبقى بالكامل.

تجديد الشهادة

يؤكد ملاك السفن أنه عندما تنتهي صلاحية الشهادات الخاصة بالسفينة التي ترفع العلم السوري ينبغي على السفينة أن تعود من أي مكان في العالم سواء كانت في أوروبا أم الشرق الأقصى إلى سورية لتجديد هذه الشهادات وهذا كان يعود بالخسائر على السفينة إلى جانب إعاقة خطة التشغيل الخاصة بها ومن هنا اتجه بعض ملاك السفن السوريين إلى رفع أعلام دول أخرى ومن هنا تراجع عدد الأسطول السوري، ويضاف لذلك أنه حتى في حال قدوم السفينة إلى سورية لتجديد الشهادات لا يسمح لها بالدخول فوراً وأحياناً تبقى يومين أو ثلاثة، فلماذا لا تنهى إجراءات فحص السفينة والشهادات خلال يوم واحد تسهيلا لعمل البواخر بدلا من تعطيلها لأربعة أو خمسة أيام.

فاكس وحوالة مالية

وزارة النقل قامت باتخاذ خطوات في هذا الاتجاه تمثلت بتعديل بعض فقرات القانون ٢٧ لعام ٢٠٠٨، الخاص برسوم الترخيص وبناء السفن وتسجيلها ونقل ملكيتها وشطبها ورسوم الوصول والمغادرة والمنائر ورسوم رسو السفن.

لم تلق هذه الإجراءات أي صدى ايجابي لدى ملاك السفن لانعدام الثقة -حسب كلام من تواصلنا معهم -بالإجراءات الحكومية وبقاء موضوع الروتين والإجراءات الورقية والموافقات العديدة من عدة جهات وغيرها، على حين تحت علم الدولة الأجنبية يمكنك حل كل القضايا عن طريق الفاكس وحوالة مالية أينما كنت في الكرة الأرضية.

٢٠٠ مليون ليرة لمزارعي الشوندر السكري في حماة

| محمد أحمد خبازي

أكد المدير العام لشركة سكر تل سلحب إبراهيم نصرة تحويل ٢٠٠ مليون ليرة حولت لفروع المصرف الزراعي التعاوني بمحافظة حماة قيم محصول الشوندر السكري لصرفها للمزارعين الذين سلموا محصولهم إلى معمل الشركة لمصلحة مؤسسة أعلاف حماة للموسم الزراعي الحالي.

وقال: تم تحويل المبلغ إلى حساب فروع المصرف في كل من مناطق السقيلبية ومصياف ومحردة لتتم المباشرة بأعمال الصرف وذلك وفق شيكات يتم إرسالها من معمل شركة تل سلحب تتضمن اسم المزارع والكميات المستلمة والمبلغ المقرر تسديده.

وبيّن أن إجمالي كميات محصول الشوندر السكري المسوق من المزارعين إلى معمل الشركة لمصلحة مؤسسة الأعلاف بلغ ١١٨٨٥ طناً ومعظم الكميات المستلمة من الشوندر تم العمل على تقطيعها وفرمها بواسطة آلة فرامة تبلغ طاقتها الإنتاجية ٣٥٠ طناً يومياً ليتم بعد ذلك تجفيف المحصول ومن ثم توريده إلى فرع مؤسسة الأعلاف بحماة الذي سيعمل بدوره على بيع المحصول كمادة علفية للثروة الحيوانية، وقد تم تحديد سعر الطن بـ٢٥ ألف ليرة.